

تحرك عاجل

بحرينيان يواجهان خطر الإعدام الوشيك

يواجه كل من محمد رمضان عيسى علي حسين، وحسين علي موسى حسين محمد، خطر الإعدام الوشيك، وذلك عقب إعدام ثلاثة رجال في 15 يناير/كانون الثاني 2017؛ فقد أيدت "محكمة التمييز" حكمي الإعدام بحقهما، في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، واتسمت محاكمتها بالجور الشديد، واستندت إلى "اعترافات" انتزعت تحت وطأة التعذيب.

يواجه محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد الإعدام الوشيك على نحو متجدد؛ فبعد ما يقرب من سبعة أعوام من التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام، واصلت البحرين تنفيذ أحكام الإعدام في 15 يناير/كانون الثاني 2017، عندما أعدمت ثلاثة رجال، أكدت "محكمة التمييز" في 9 يناير/كانون الثاني 2017، أحكام الإعدام بحقهم، عقب محاكمتهم محاكمةً فادحة الجور، والتي صدق عليها الملك على بصورة سريعة.

وقد أكدت "محكمة التمييز" حكمي الإعدام بحق محمد رمضان وحسين علي موسى في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، ومُررا إلى الملك، الذي لديه من السلطة أن يُصدق على الأحكام أو يخففها أو أن يمنح المحكوم عليه عفوًا. ويجري احتجاج الاثنین بسجن جو، جنوب المنامة، عاصمة البحرين. فقد صدر بحق محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد حكمان بالإعدام في 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، لاتهامهما بقتل شرطي، لقي مصرعه في تفجير وقع في قرية الدير بشمال شرقي المنامة في 14 فبراير/شباط 2014. وأيدت أحكاماً أصدرت بحق عشرة أشخاص، إلى جانب حكميهما، تراوحت مدتها بين السجن لستة أعوام والسجن مدى الحياة.

ويُذكر أن محاكمة محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد كانت محاكمة جائرة؛ حيث استُخدم "اعتراف" حسين علي موسى، الذي أرغم على الإدلاء به، كدليل أساسي لإدانته أثناء المحاكمة. كما استُخدم "الاعتراف" ذاته لتجريم محمد رمضان. وعلى الرغم من تلقي "الأمانة العامة للتظلمات" لشكاوى قدمتها زوجته، ومنظمة



غير حكومية أمريكية في 2014 بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب، إلا أن "الأمانة" لم تجر التحقيق بهذا الشأن. وفي إبريل/نيسان 2016، أبلغت "الأمانة العامة" خطأً حكومة المملكة المتحدة أنه لم يرد إليها "أي مزاعم بشأن المعاملة السيئة أو التعذيب بحق محمد رمضان". وعقب ضغطٍ دولي، أعلنت "الأمانة العامة للتظلمات" في يوليو/تموز 2016، بتعهدا بإجراء "تحقيقٍ كاملٍ ومستقلٍ"، وأجرت مقابلة في وقتٍ لاحقٍ مع زوجة محمد رمضان ومحاميه. ولاتزال أسرته ومحاميه في انتظار تلقي نتائج التحقيق التي خلصت إليها "الأمانة العامة للتظلمات".

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على تخفيف كافة أحكام الإعدام، وعلى إصدار أمرٍ رسمي بوقف تنفيذ أحكام الإعدام؛
- حث السلطات على الأمر بإعادة محاكمة كاملة لكليهما، بصورة تتماشى بالكامل مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتستبعد استخدام أي أدلة انتزعت تحت وطأة التعذيب؛ وكذلك على إجراء التحقيقات على نحو ناجز ووافٍ وفعال بشأن مزاعم تعرضهما للتعذيب.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 فبراير/شباط 2017 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: +97317664587

رئيس الوزراء

سمو الأمير خالد بن سلمان آل خليفة

مكتب رئيس الوزراء

ص.ب. 1000 المنامة، البحرين

فاكس: +97317533033

ويُرَجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص.ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: +97317531284

البريد الإلكتروني: (عبر الموقع الإلكتروني):

<http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159>

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرَجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو

التحديث الثالث للتحرك العاجل UA 1/15. ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/3180/2016/en/>

تحرك عاجل

بحرينيان يواجهان خطر الإعدام الوشيك

معلومات إضافية

في 15 يناير/كانون الثاني 2017، أعادت البحرين تنفيذ أحكام الإعدام، عقب ما يقرب من سبعة أعوامٍ من وقفها؛ فنفذ حكم الإعدام بحق ثلاثة أشخاصٍ إثر محاكمة فادحة الجور، وذلك بعدما أبدت "محكمة التمييز" أحكام إعدامهم في 9 يناير/كانون الثاني 2017. وكان إسراع ملك البحرين في تصديقه على أحكام إعدامهم، وسرعة تنفيذها، أمر غير مسبوق في البحرين. فالقانون البحريني ينص على إحالة حكم الإعدام إلى ملك البحرين، بعد تأييد الحكم من جانب "محكمة التمييز" وللملك السلطة حينئذ في أن يصدق على الحكم أو يخففه، أو أن يمنح المحكوم عليه عفوًا.

ويُذكر أنه قبل تنفيذ أحكام الإعدام في 15 يناير/كانون الثاني 2017، نُفذ آخر حكم بالإعدام في البحرين بحق مواطن من بنغلاديش، يُدعى جاسم عبد المنان في عام 2010. وقد ألغى 141 بلدًا حتى اليوم عقوبة الإعدام في القانون أو لا تطبق في الواقع الفعلي. وهكذا، فإن الحق في الحياة، وكذلك الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاقبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، حقان معترف بهما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. هذا وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات، بلا استثناء؛ إذ أنها تعتبر انتهاكًا للحق في الحياة، وتشكل العقوبة النهائية القاسية واللاإنسانية والمهينة.

أخبر محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى محمد محاميهما بأنهما قد تعرضا للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، خلال الأيام الأولى من احتجاجهما في فبراير/شباط 2014 ومارس/آذار 2014، وذلك خلال استجوابهما في "مديرية التحقيقات الجنائية". وفي غياب محاميهما، رفض محمد رمضان التوقيع على "اعتراف"، بينما قال حسين علي موسى إنه أُجبر على "الاعتراف"، وتجريم محمد رمضان بعدما عُلق من أطرافه، وتعرض للضرب مرارًا وتكرارًا لعدة أيام. وفيما بعد، استُخدم "اعتراف" حسين علي موسى كدليلٍ أساسي لمحاكمتهما، ومن ثمَّ الحكم بإدانتهم. وأخبر حسين علي موسى محاميه بأنه أبلغ النائب العام بتعرضه للتعذيب وإجباره على "الاعتراف"؛ إلا أن

النائب العام لم يعتد بمزاعمه، وأحاله مجددًا إلى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث يقول إنه تعرض للتعذيب لمدة شهرين آخرين. وزعم محمد رمضان أنه أبلغ مرة أخرى "النيابة العامة" بتعرضه للتعذيب، ولكن مزاعمه قوبلت بالرفض. واستأنف محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد حكم إعدامهما أمام "محكمة الاستئناف الجنائية العليا"، في 30 مارس/آذار 2015، إذ لم تُقدم أي أدلة جديدة في جلسة الاستماع للاستئناف؛ وتلقى محاموهما نسخة واحدة من النسخة الأصلية لمنطوق الحكم فقط أثناء الجلسة الأولى من الاستئناف. وفي الجلسة الثانية، اضطروا إلى طلب الحصول على تصريح من "المحكمة" باستدعاء شهود في الجلسة المقبلة، وذلك لعدم توفر الوقت الكافي لهم كي يُعدوا مرافعاتهم؛ إلا أن القاضي رفض طلبهم، وقام بتأجيل جلسة الاستماع إلى 26 مايو/أيار 2015 للنطق بالحكم النهائي، وذلك قبل أن يتسنى للمحامين تقديم مرافعتهم النهائية. وهكذا، أُيدت "المحكمة" حكمي الإعدام بحقهما في اليوم ذاته.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 (<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5080/2016/ar/>).

الاسم: محمد رمضان عيسى علي حسين وحسين علي موسى حسين محمد

النوع: ذكران

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 1/15 رقم الوثيقة: MDE 11/5516/2017 البحرين بتاريخ: 17 يناير/كانون الثاني

2017